

أعلن عن إطلاق تحقيق وطني حول انتشار المخدرات، سايج يكشف

"حجز أكثر من 38 طن من القنب الهندي خلال 2008"

كشف المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عبد المالك سايج، عن معالجة 7358 قضية خلال سنة 2008، تم على إثرها حجز أكثر من 38 طن من القنب الهندي وكذا أزيد من 15 كغ من بذور الأفيون، معلنا في هذا الصدد عن إطلاق تحقيق وطني حول انتشار المخدرات بالجزائر، قصد معرفة مدى تفاقم هذه الظاهرة وإعداد سياسة وطنية شاملة لمكافحتها.

■ سعاد ب

استنادا إلى حصيلة مصالح مكافحة المخدرات، صرح المدير العام للديوان عبد المالك سايج أن مجموع 38037.297 كغ من القنب الهندي و927398 حبوب مهلوسة قد تم حجزها في سنة 2008، مشيرا إلى أن هذه النتيجة تؤكد الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في مكافحة هذه الأفة، كما أضاف إلى أن الجزائر التي يقل سن 70 بالمئة من عدد سكانها عن 30 سنة، قد اعتمدت دوما سياسات تهدف إلى الوقاية وقمع المتاجرة وتناول المخدرات قصد حماية الشباب الجزائريين، التي تعتبر حقا وأعمال بالنسبة لمستقبل البلد الذي التزم بمسار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وفي هذا الصدد أكد سايج أن هذه المهمة تمثل بالنسبة للسلطات العمومية تحديا يتعين رفعه من أجل حماية والصحة الذهنية والجسدية وكذا لتحقيق انسجام سكانها.

كما قامت مجموع مصالح مكافحة المخدرات خلال سنة 2008، بمعالجة 7358 قضية، تتعلق 1974 منها بتهرب وتسويق المخدرات منها 1561 خاصة بالقنب الهندي والأفيون، تم على إثرها حجز 716.418 غراما من الكوكايين و67 غرام من الكوكايين المتيلر "كراك"، بالإضافة إلى ضبط 109.57 من الهيروين وكذا 15.0223 كغ من بذور الأفيون و77612 شتلة أفيون.

وفيما يتعلق بالأشخاص المتورطين في هذه القضايا كشف سايج أن التحريات التي تم القيام بها من طرف المصالح المعنية أفضت بتوقيف 10954 شخص، مؤكدا أن من مجموع الأشخاص 10954 الموقوفين هناك 3003



مهرب و7046 مستعمل للقنب الهندي والأفيون، بالإضافة إلى 485 مهرب و298 مستعمل للحبوب المهلوسة وكذا 69 مزارع للقنب والأفيون.

وفي نفس السياق، أشار المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان إلى أنه من بين الأشخاص الموقوفين تم إحصاء 121 أجنبي منهم 23 نيجيريا و15 ماليا، بالإضافة إلى إيقاف 12 نيجيريا و11 مغربيا وكذا فرنسيين آخرين تونسي واحد والباقي لم تحدد جنسياتهم.

واستنادا إلى نفس الحصيلة، أضاف نفس المسؤول أن البحث جار عن 305 شخص متورط، وفيما يتعلق بالتنقل بالمعتمدين على المخدرات أوضح نفس المسؤول أنه تم فحص 23093 شخص فيما ادخل 5936 شخصا آخر المستشفيات خلال سنة 2008، وفي هذا الإطار أشار سايج إلى أن الديوان يصدد إعداد سياسة وطنية 2009-2013

خاصة بالوقاية ومكافحة المخدرات، والتي تهدف هذه السياسة إلى وضع مخطط وطني مدير ثان لمكافحة هذه الأفة، إذ تضاف أحكام هذا المخطط لمختلف الإجراءات الموضوعية والخاصة بمكافحة هذه الأفة.

كما كشف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، أمس، أن المركز الوطني للدراسات والتحليل حول السكان والتنمية كلف بالقيام بالتحقيق الوبائي الوطني حول انتشار المخدرات بالجزائر، حيث أكد مديره، أن هذا المركز قد كلف بهذا التحقيق بطلب من الديوان قصد معرفة مدى تفاقم هذه الظاهرة وإعداد سياسة وطنية شاملة لمكافحتها، معلنا أنه سيتم إطلاق هذا التحقيق الذي استفاد من غلاف مالي يقدر بأكثر من 17 مليون دج على مستوى 48 ولاية لينتهي في حدود شهر أكتوبر المقبل، وسيخص التحقيق عينة من 10 آلاف أسرة و40 ألف شاب من مختلف طبقات وشرائح المجتمع قصد التوصل إلى رؤية واضحة حول انتشار هذه الأفة، بحيث تتراوح أعمار الأشخاص المعنيين بالتحقيق الذي سبتم على شكل إستجابات شخصية بين 12 سنة و15 سنة و20 سنة و20-40 سنة و40 سنة فما فوق.

كما أفاد الموقع الإلكتروني للديوان أن هذا الأخير يعتمزم في هذا الإطار القيام بثلاث تحقيقات لدى الأسر، بغية رصد السلوكات والرؤى حول المخدرات بالجزائر في 2008 من فئة 12 سنة فأكثر، وكذا تمكين الديوان من تغيير السياسة أو الإستراتيجية بغرض تحسين نجاعتها في الميدان، كما ستسمح هذه التحقيقات بتقديم العناصر التي تساهم في تحديد العوامل النفسية أو الاجتماعية التي قد تؤدي إلى استعمال المخدرات وتقييم نسبة إنتشار المخدرات على مستوى الأسر.